

العلاقة بين تدعيم نظم الرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الإداري والمالي

الباحث

د.هاني حميد مشجل

كلية الإدارة والأقتصاد / جامعة واسط

المقدمة :

إن الاستخدام الفعال للأموال العامة يشكل احد الدعائم الأساسية من اجل حسن إدارة تلك الأموال و فعالية القرارات الصادرة عن السلطات المختصة ، و أن هذا الهدف لا يتحقق ما لم تكون الرقابة المالية ذات فعالية لكبح جماح حالات الفساد الإداري النظمي و تفشي ذلك في جهاز الدولة الإداري. لأن ظاهرة الفساد الإداري تؤدي بجهاز الدولة الإداري إلى فقدان كيانه الموحد لصالح المنظومات الفاسدة رغم احتفاظه بكيانه الموحد شكليا، كما تختفي قواعد العمل الرسمية و تحل محلها قواعد و إجراءات عمل متعددة متضاربة تخدم أهداف المنظومات الفاسدة ، و ان معالجة ظواهر الفساد الاداري بعدما امتدت أنشطة الدولة بشكل أوسع و خصوصا في القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي ، فيجب ان تكون اجهزة الرقابة المالية فاعلة لتحقيق اهدافها و المتمثلة با لاستخدام الفعال و المناسب للاموال العامة و ايجاد ادارة سليمة للاموال و نشر المعلومات الى السلطات العامة والجمهور من خلال تقارير موضوعية.

منهجية البحث

٢-١ مشكلة البحث

تسعى السلطات الى ادارة اموالها بشكل فعال لاجل تحقيق اهدافها و لكن استشرأ ظاهرة الفساد الاداري قد يؤدي الى تعطيل و عدم تحقيق تلك الاهداف . لذلك يرى الباحثان ان مشكلة البحث تتجسد في (ان نواحي الفساد الاداري والمالي تتهيكل في منظومات تؤدي الى تعطيل او عدم تحقيق الاهداف الناتجة من الاستخدام الفعال للاموال العامة) .

٢-٢ فرضية البحث

يستند البحث على فرضية اساسية مفادها (ان تدعيم و ترصين نظم الرقابة المالية و توجيهها بشكل

فعال تؤدي الى اضعاف نواحي ا لفساد الاداري والمالي و القضاء عليه) . ويشتمل من هذه الفرضية الفرضية

الفرعية الآتية :

وجود علاقة ارتباط معنوية بين استقلالية و معايير و قواعد و اجراءات و اساليب و اختصاصات

الرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الاداري والمالي .

٣-٣ / هدف البحث

يتمثل الهدف الاساسي للبحث في معرفة مدى قابلية نظم الرقابة المالية للحد من نواحي الفساد الاداري و المالي و القضاء عليه .

٣-٤ اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث بتوجه النظر الى الوسائل و الاساليب و الاجراءات التي تتبناها نظم الرقابة المالية من

اجل العمل على تدني اساليب الفساد الاداري و كشفها من اجل العمل على اضمحلال هذه الظاهرة من الجهاز الاداري هذا من ناحية ، و من ناحية اخرى العمل على نشر ثقافة لدى العاملين في الجهاز الاداري للابتعاد عن الوسائل و اساليب الفساد الاداري من اجل توافق اهداف العاملين في المنظمات الحكومية مع اهداف تلك المنظمات و نبذ المفسدين و الاجراءات الفاسدة لاجل تحقيق الاهداف المشتركة.

٥-٣ وصف مجتمع وعينة البحث

أ - وصف مجتمع البحث:

تم انشاء هيئة للرقابة المالية في محافظة واسط عام ١٩٩٠ وبدأت نشاطها بالرقابة و التدقيق على الدوائر الحكومية و المنشآت الواقعة ضمن رقعة محافظة واسط وان اهداف هيئة الرقابة المالية في واسط مستمدة من اهداف ديوان الرقابة المالية العراقي المنصوص عليها بقانون .

ب - مجتمع وعينة البحث:

تم تحديد عينة البحث الذين وجه اليهم الاستبيان على الاساس الاتي رؤساء الهيئات / مدير الدائرة / رقباء قداماء / رقيب مالي، وقد تم توزيع (٢٠) استبانة على الاشخاص خاص عينة البحث يوضح مواصفات العينة.

جدول (1)

النسبة	عدد الاشخاص	
9%	2	معادلة للدكتوراه
82%	18	بكالوريوس
9%	2	معهد الادارة
100%	22	المجموع
55%	12	5-1
32%	7	16-6
-	-	20-16
9%	2	25-21
4%	1	26- فما فوق
100%	22	المجموع
4%	1	مدير وكالة
9%	2	رئيس هيئة
18%	4	رقيب اقدم
69%	15	رقيب مالي
100%	22	المجموع

(مواصفات عينة البحث)

المبحث الاول

٣- التعاريف و المقومات الاساسية التي تساعد على ظهور الفساد الاداري

١-٣ تعريف الفساد الاداري:

تباين المعنى لمفهوم الفساد الاداري والمالي في ضوء الاستخدام لذلك المضمون وفقاً للمناهج الفكرية الرئيسية في فهم وتحليل الفساد الاداري فقد عرف :

- ١ - بانه القصور القيمي عند الافراد و الذي يجعلهم غير قادرين على تقويم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة .
- ٢ - وأشير اليه بانه الحالة التي يسلك فيها الموظف نتيجة محفزات غير قانونية (مادية و غير مادية) للقيام بعمل لصالح مقدم تلك المحفزات و بالتالي الحاق الضرر في المصالح العامة .
- ٣ - فقد وصف بانه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية لاعتبارات الخاصة كاطماع المالية و المكاسب الاجتماعية او ارتكاب مخالفات ضد القوانين لا اعتبارات شخصية.
- ٤ - فقد صوره البعض بانه مؤسسة فوق القانون تستخدم من قبل الافراد و الجماعات لممارسة التأثير على عمليات الجهاز الاداري
- ٥ - ويرى البعض بانه التأثير غير المشروع في القرارات العامة .

ومن خلال ماتقدم لوحظ ان تعريف مفهوم الفساد الاداري والمالي تركز على ضوء المناهج الفكرية الرئيسية الثلاثة المتمثلة في :

أ - منهج قديم يؤكد على نظام القيمي في فقدان السلطة القيمية و بالنتيجة اضعاف فعالية الاجهزة الحكومية .

ب منهج المعدلين او العمليين حيث اشار هذا المنهج بان الفساد الاداري يتجسم في الانحراف عن قواعد العمل الملزمة في الجهاز الاداري أي انه حول ظاهرة الفساد الاداري من اطار النظام القيمي الى اطار قواعد العمل الملزمة بغض النظر عما اذا كانت تلك القواعد مجسدة للنظام القيمي السائد ام لا .

ج - المنهج الفكري المعاصر و الذي يعرف بمنهج لا معدلين و الذي حافظ على تصور المنهج القيمي باعتبار ان الفساد الاداري ظاهرة سلبية فقد سمي هذا النوع بمنهج ما بعد العاملين حيث بين ذلك المنهج بان الفساد الاداري يأخذ طابعاً نظمياً و ليس مجرد ظواهر فردية .

٣-٢ المقومات الأساسية للفساد الإداري والمالي

و من اهم هذه المقومات :

- ١ - تستر الجهاز الاداري بقواعد وقيم لا تعكس الحقيقة .
- ٢ - استخدام العمليات الداخلية لتشجيع و حماية و اخفاء المخالفات .
- ٣ - معاقبة غير المخالفين لجرحهم مشاعر المخالفين .
- ٤ - حماية المخالفين و معاملتهم بلطف .
- ٥ - شعور غير المخالفين بعدم الراحة داخل الجهاز الاداري و عدم وجود من يهتم بهم.
- ٦ - العمل على تحويل العناصر المشهورة بحالات الفساد الى التنوع و السكوت .
- ٧- الخوف من ردود افعال المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الاداري .
- ٨- ع دم فعالية المسؤولين في كشف ظواهر الفساد و العمل على تجاوزها و ايجاد التبريرات للتقليل من خطورتها فضلا عن تغطيتها و التستر عليها .

٣-٣ اسباب الفساد الإداري والمالي

هناك تباين في و جهات النظر حول اسباب نشوء الفساد الاداري منها .

- ١- ان الفساد الاداري يعود الى اسباب مدنية (حضرية) يقصد بها و جود فجوة بين القيم الحضارية للمجتمع من جهة و بين قيم و قواعد العمل الرسمي المعتمدة من اجهزة الدولة الادارية المقتبسة من مصادر اجنبية و كثير أ ما تيرر حالات الفساد الاداري الناجمة عن هذه الاسباب باعتبارها حالات ايجابية و بذلك بسب رفض الاجنبي .
- ولكن يؤخذ على هذا التفسير بانه اذا صح في الدول النامية فانه لا يصح كتفسيراً للفساد الاداري في الدول المتقدمة . وكما لا يعد ان كل اقتباسا من الدول الاكثر تقدماً و خصوصاً في الاساليب التقنية و العلمية يكون غير مطابق لواقع الدولة النامية بل في كثير من الحالات يعد المقتبس وسيلة من وسائل التقدم .
- ٢ - و يرى البعض ان اسباب بروز ظاهرة الفساد الاداري ترجع الى اسباب سياسية تتمثل في محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات اجهزة الدولة فضلاً عن ضعف العلاقة بين الاجهزة و الجمهور .
- ٣ - اسباب هيكلية و هذا يعني و جود هياكل قديمة متمثلة باجهزة الدولة رغم تغيرات قيم و طموحات الافراد و من شأنه يخلف فجوة تتمثل في قصور تلك الاجهزة في الاستجابة لطلبات الافراد .
- ٤ - اسباب قيمية و ذلك لان الفساد الاداري ينتج عن انهيار النظام القيمي للفرد و الاف رادونما و جود بديل حقيقي يؤثر في السلوكيات و يوجهها .
- ٥ - اسباب اقتصادية تأتي من عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع و ما ينتج عنه بروز فئة غنية مقابل فئات محرومة في المجتمع من شأنه ان يؤدي الى اضعاف الولاء الى الاهداف المشتركة .

٣-٤ العوامل التي تساعد على ظهور الفساد الإداري والمالي

- ١ - وجود ثغرات او مجالات لممارسة الفساد الاداري .
- ٢ - ضعف او غياب الوازع القيمي لدى الموظف .
- ٣ - بروز مصالح خاصة للموظف لا يمكن تحقيقها الا باتباع اساليب الفاسدة .
- ٤ - العقوبات المحتملة و التكاليف الفعلية لاتباع الفساد في تحقيق الاهداف اقل من المنافع التي يمكن تحقيقها من اتباع هذه المسالك و فقاً الى القاعدة (الكلفة او المرفعة) و لكن بأسلوب غير قانوني .
- ٥ - وجود علاقات اجتماعية قائمة على اساس المنافع الخاصة المتبادلة بين الافراد و الجماعات في داخل الجهاز او خارجه .
- ٦ - ضعف التفتيش او الرقابة يصدد ممارسة العاملين .
- ٧ - التوسعات الكبيرة و السريعة في تشكيلات اجهزة الدولة .
- ٨ - التحديدات التفصيلية المبالغ بها او الضعيفة جداً و التي يمكن الخروج عليها .
- ٩ - المنادات بتحقيق طموحات و تطلعات رنانة بعيدة عن الواقع مع ضعف الوسائل لتحقيقها يؤدي لفسح المجال لتحقيق منافع و مكاسب خاصة .

٣-٥ اثار الفساد الإداري والمالي

للفساد الاداري اثار سلبية تؤدي الى اضعاف قواعد و اسس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية المعتمدة في الجهاز الاداري و الحيلولة دون تحقيق اهدافه الكلية او الجزئية و ابعاد امكانياته المادية و البشرية عن الاهداف الفعلية و خلق تشويش على تلك النظم في عمليات اتخاذ القرار .

كما ان من شأن الفساد الاداري ان يضعف دور القيادة و فعاليتها داخل الاجهزة الادارية و كما يؤدي بالجهاز الاداري الى فقدان مضمونة الحقيقي لصالح المنظومات الفاسدة على الرغم من احتفائه بكيان موحد ولكن بشكلي (زائف). كما تضحل قواعد العمل الرسمية و تحل محلها قواعد و اجراءات عمل متضاربة تخدم اهداف المنظومات الفاسدة.

المبحث الثاني

٤- طبيعة ومستلزمات الرقابة المالية

٤-١ تعريف او مفهوم الرقابة المالية

ان مفهوم الرقابة قد اقترن في كثير من الحالات بمفهوم التدقيق و لكن ان عملية تقييم أي نشاط اقتصادي بشكل كامل و دقيق لا يمكن ان تتم دون ان تمتد اعمال الرقابة الى مختلف جوانب النشاطات المالية و الادارية و المحاسبية و الفنية . و ان سعة هذا المفهوم جعلت للكثير من الكتاب ينظرون اليه من زوايا مختلفة و نشأ من جراء ذلك تعاريف متعددة لمفهوم الرقابة المالية .

١- ومنها ((هي بحث الابداء و تحليل لاي انحرافات تظهر و ابلاغ المختصين بتلك الانحرافات)) . ٢- حيث يراها اخرون بانها العملية الضرورية لتحقيق من الخطط و الاهداف و كما انها عدت لتنفيذ و وظيفة من الوظائف الادارية الخاصة بضبط و تنظيم مختلف العوامل اللازمة لاتمام الاعمال أي ان كل فرد انجز العمل المطلوب منه في المكان و الزمان المناسب و بالموارد المحددة .

٣- فيما و صفها البعض الاخر بانها الوسائل الكفيلة بالتحقق ان العمل يسير نحو تحقيق الاهداف و ان المحقق لا يقل عن المرسوم (د. محمد احمد : ٨٦ : ١٠).

٤- وكما وصفت الرقابة المالية بانها سلطة قائمة بذاتها تقف خارج سلطات الدولة و الى جانبها و ليس وظيفة من وظائفها تنسم بالحياد فلا يصعب بصيغة سياسية تقوم اداء الدوائر و الهيئات الرسمية و شبه الرسمية و حماية المال العام من العبث و ادارتها وفق للقوانين و الانظمة و ان العاملين فيها (يقصد بهم الرقباء) متحررين من أي تدخل بوعده او بترهيب غير متأثرين في ايديهم الا باحكام القانون او احكام العمل ينطقون بالحقيقة دون تدخل يزيها او خوفاً او تأثيرا وان لا يكون تدخل في شؤونهم الوظيفية لغير الهيئة التي يباشرون في ظلها رسالتهم (المجموعة العربية للرقابة : ٩٣ : ١٢).

و يرى الباحثان ان الرقابة المالية يمكن تعريفها بانها نظام علم ي و عملي معلوماتي مبني على اسس قانونية و اقتصادية و محاسبية و ادارية يهدف المحافظة على الاموال العامة و رفع كفاءة استخدامها . و هذا النظام مستقل عن السلطات التنفيذية .

٤-٢ اهداف الرقابة المالية

تتمثل اهداف نظم المراقبة المالية بما يأتي :

- ١ - حماية الاموال حيث ان الشعور لدى العاملين بوجود الرقابة سوف يحد من اقدمهم على التلاعب و الاختلاس وكذلك تفادي الخسائر الناجمة عن الاهدال و عدم الكفاية .
- ٢ - التشجيع لاتباع السياسات و الاجراءات المرسومة لغرض توجيه النظر للالتزام بتنفيذها لان الكثير من العاملين في الجهاز الاداري معرضين لاساءة فهم القوانين و الانظمة و التعليمات الصادرة اما بحسن نية لاختلاف العقليات او بسوء نية لتحقيق مكاسب شخصية .
- ٣ - تقييم الخطط و الاهداف و يترتب عليه كشف الانحرافات السلبية المستخدمة من قبل الجهاز الاداري بقصد اقتراحات التعديلات اللازمة و يتمثل تقييم النظام الاداري بكافة محتوياته فضلا عن النظم التشغيلية .
- ٤ - اعطاء الرأي بنتيجة الاعمال المركز او المال .
- ٥ - تنفيذ الاعمال باعلى درجة من الكفاءة وذلك عن طريق الرقابة على منع او تقليل فرص الاسراف او الضياع غير الاعتيادية من خلال التحقق من تنفيذ الاهداف كمياً و نوعياً و زمنياً و استخدام المواد الضرورية دونما اسراف او تبذير .

٦- العمل على تطوير كفاءة الاداء في المنشأة من خلال تقديم الاستشارات الفنية لمعالجة الانحرافات السلبية و المتمثلة في اقامة دورات لمنتسبي الجهاز الاداري و اعداد النظم ا لمحاسبية و ترشيد في كيفية وضع الخطط وبرامج وفقاً للاسس العلمية الحديثة في الادارة العامة فضلاً عن الاقتراح في تعديل القوانين والانظمة و التعليمات .

٤-٣ / فوائد الرقابة المالية

- ١ - يعمل نظام الرقابة المالية على توفير نظام متكامل للمعلومات .
- ٢ - انجاز الاعمال بسهولة دون تراكم او تاخير .
- ٣ - اكتشاف التلاعب و الاختلاس و الخطأ .
- ٤ - تحديد مراكز المسؤولية .
- ٥ - تساهم في الحصول على معلومات مالية و احصائية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات اللازمة .
- ٦ - من خلال الردع النفسي تساهم في تقويم السلوك العام للعاملين في الجهاز الاداري .
- ٧ - مساهمتها في تقديم الدراسات و البحوث و التحليلات و الاستقصاءات الى الجهاز الاداري .

٤-٤ مستلزمات الرقابة

يمكن ان تتم الرقابة على عدة مستويات حيث يمكن ان يمارسها الجهاز الاداري نفسه فضلاً عن اجهزة خارجية متخصصة يمكن ممارستها على مستوى الدولة ككل . اضافة على ذلك ممارستها من قبل وحدة المشروع .

وفي جميع المستويات يجب ان تتوفر المستلزمات الاساسية لها و المتمثلة ب :

أ. وجود معايير رقابية محددة تعد كمقياس لدرجة الاداء الفعلي .

ب . تحديد الاهداف المراد بلوغها لكل مركز من مراكز المسؤولية .

ج. تحديد الموارد الواجب استخدامها لاداء ما هو مطلوب .

د . المقارنة و الربط بين الاهداف و النتائج و الموارد المستخدمة .

ومن خلال ذلك يمكن للرقابة المالية ان تلعب دوراً فاعلاً في التنسيق بين الانشطة المختلفة لغرض تحقيق الاهداف لكونها تتناول النشاط في التخطيط له و تنفيذه و دراسة نتائجه لكي تتوافق اهداف الجهاز الاداري مع هدف الرقابة المالية المتمثلة في تحديد عوامل الضياع و الهدار و الاسراف لاستبعادها عوامل الكفاءة و العمل على تنميتها تحقيقاً للغاية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة .

المبحث الثالث

٥- تحليل نتائج البحث الميدانية (اختيار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث)

تم اختيار طبيعة العلاقات المتوقعة بين متغيرات البحث للتوصل الى استنتاجات قد ترفض او لا ترفض الفرضيات باستخدام معامل الارتباط (simple correlation) .

ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة لعناصر الرقابة المالية و المتغيرات المعتمدة لنواحي الفسار

الاداري و المالي باعتماد رموز المتغيرات المشار اليها في الجدول رقم (2) و التي تتعلق بالعناصر الرئيسية لتطبيق نظام الرقابة المالية و المتغيرات المعتمدة الخاصة بنواحي المشار اليها في الاستبانة (ملحق 1) و التي تمثل المتغيرات المستقلة و المعتمدة للفرضية الفرعية الاولى :

جدول رقم(2) العلاقة بين المتغيرات لعناصر الرقابة المالية و المتغيرات لنواحي الفساد الاداري والمالي

المضمون	رمز المتغير		
انها موضوعية و فعالة و مستقلة و تتمتع با لحماية .	X4	الاستقلالية	نظام الرقابة المالية
يتوفر لها الاستقلال الوظيفي و التنظيمي كمياً و نوعياً.	X5		
يتوفر لها استقلال مالي و استقلال لاعضاءها منصوص عليه القانون .	X6		
كشف المخالفات للقواعد و معايير الكفاءة و الفاعلية .	X1	المعايير و القواعد	
جعل الافراد القابلين با المسؤولية على عاتقهم .	X2		
اتخاذ الخطوات التي تحول دون اعادة ارتكاب المخالفات .	X3		
لديها برنامج تصنعها بنفسها .	X7	الاساليب و الاجراءات	
ان الاساليب المتبعة موالية لتقدم العلوم و التقنية المتعلقة بها .	X8		
لديها تبادل معرفي با لافكار و الخبرات مع نظم الرقابة الدولية .	X9		
ان الاختصاصات منسجمة مع ظروف و متطلبات البلد .	X10	الاختصاصات	
تراقب جميع العقود العامة و جميع نواحي الادارة المالية العامة .	X11		
رقابة السلطات العامة و الهيئات الاخرى بالخارج و الضرائب .	X12		
التستر بقواعد لا تعكس الحقيقة .	Y1	مقوماته الاساسية	الفساد الاداري
حماية المخالفين .	Y2		
عدم فعالية المسؤولين في كشف ظواهر الفساد	Y3		
اضعاف قواعد و اسس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية .	Y4	اثاره	
ابعاد الامكانيات المادية و البشرية عن الاهداف الفعلية .	Y5		
خلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرار .	Y6		
ضعف و غياب الوازع القيمي لدى الموظف	Y7	عوامل ظهوره	
ضعف التفتيش و الرقابة .	Y8		
وجود ثغرات او مجالات لممارسة الفساد	Y9		

ظهرت النتائج الاتية :

أ- العلاقة بين استقلالية الرقابة المالية ومعالجة نواحي الفساد الاداري:

يتضح من واقع النتائج التي يضرها الجدول رقم(3) الخاص بقيم معاملات الارتباط

بين استقلالية الرقابة المالية ومعالجة نواحي الفساد الاداري الاتي :

جدول (3)

(علاقات الارتباط بين استقلالية الرقابة المالية ومعالجة نواحي الفساد الإداري والمالي)

المتغيرات المعتمدة									م.الارتباط ومستوى المعنوية S.I P^	المتغيرات المستقلة	استقلالية نظام الرقابة المالية
عوامل الفساد الاداري			اثر الفساد الاداري			مقومات الفساد الاداري					
Y9	Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1			
0.37	0.41	0.42	0.12	0.10	0.31	0.23	0.30	0.22			

0.03	0.01	0.00	0.48	0.55	0.06	0.17	0.07	0.19	S.L	X1
**	***	***			*		*			
0.34	0.28	0.49	0.35	0.29	0.44	0.14	0.32	0.39	P^	X2
0.04	0.09	0.00	0.03	0.08	0.00	0.39	0.01	0.04	S.L	
**	*	**	**	*	***		**	**		
0.28	0.36	0.33	0.32	-0.14	0.47	-0.04	0.24	0.11	P^	X3
0.09	0.03	0.04	0.05	0.39	0.00	0.81	0.15	0.51	S.L	
*	***	**	*		***					

ملاحظة :

* المتغير يقع في مستوى معنوية 0.10
 ** المتغير يقع في مستوى معنوية 0.05
 *** المتغير يقع في مستوى معنوية 0.01

١- ظهر ان سعي الرقابة المالية لاجل رفع الغطاء عن حماية المخالفين والعمل على كشف وسائل اضعاف قواعد واسس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية وبيان ضعف وغياب الوازع القيمي لدى الموظف وتوجيه النظر الى ضعف التفتيش والرقابة بصدد ممارسات العاملين و تسليط الضوء على وجود ثغرات او مجالات لممارسات الفساد الاداري علاقة ارتباط طردية ومعنوية مع كون الاستقلالية موضوعية و فعالة وتتمتع بالحماية تحت مستويات المعنوية الشائعة ، مما يشير الى اهتمام الرقابة المالية بالتمتع بالاستقلالية لغرض اضعاف نواحي الفساد الاداري والمالي .

٢- ظهر لغالبية متغيرات معالجة نواحي الفساد الاداري علاقة ارتباط طردية معنوية مع توفر الاستقلال الوظيفي و التنظيمي كما ونوعا ، مما يشير لحرص الرقابة المالية على الاهتمام بمعالجة نواحي الفساد الاداري والمالي .

٣- لكان لسعي الرقابة المالية لتبيين اضعاف قواعد واسس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية وكشف خلق التشويش بدل الانتظام في عملية اتخاذ القرار وبيان ضعف وغياب الوازع القيمي لدى الموظف علاقة ارتباط طردية معنوية تحت مستويات الم عنوية الشائعة مع متغير معالجة نواحي الفساد الاداري والمالي .

٤- اظهر الجدول (4) ان هنالك (18) علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة لاستقلالية نظام الرقابة المالية والمتغيرات المعتمدة لمعالجة نواحي الفساد الاداري والمالي وتمثل مانسبته (67%) من اجمالي (27) علاقة .

٥- في ضوء ماتقدم من نتائج يمكن قبول الفرضية الفرعية التي اشارت الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين استقلالية الرقابة المالية ومعالجة نواحي الفساد الاداري والمالي .

ب_ العلاقة بين المعايير و قواعد الرقابة المالية و بين مقومات و اثار و عوامل الفساد الاداري المالي :

و يتضح من واقع النتائج التي يظهرها الجدول رقم (٤) الخاص بقيم و معامل الارتباط بين المعايير و القواعد و مقومات و اثار الفساد الاداري والمالي الاتي :

١ - ظهر ان السعي الى كشف التستر بقواعد لا تعكس الحقيقة ، علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع المعايير و القواعد المطبقة و الموائية للتطورات العلمية بقيمة (0.30) و بمستوى معنوية (0.10) و مع وجود قناعة لدى المراقبين بقيمة (0.40) و بمستوى معنوية (0.05). مما يشير لاهتمام الرقابة المالية بتطبيق المعايير و القواعد المواكبة للتطورات العالمية و قناعة المراقبين بمسؤولياتهم .

٢ - ظهر اهتمام الرقابة المالية لاتخاذ الخطوات بالعمل على رفع و كشف المخالفين و تعريتهم من المظلات التي يتسترون بها .

٣ - سعي الرقابة المالية لكشف عدم فعالية المسؤولين في كشف ظواهر الفساد .

جدول (٤)

(علاقة الارتباط بين المعايير و القواعد الرقابية ومعالجة مقومات وعوامل واثار الفساد الاداري).

المتغيرات المعتمدة											
عوامل ظهور الفساد			اثار الفساد			مقومات الفساد			م الارتباط والمستوى المعنوي	المتغيرات المستقلة	المعايير والقواعد الرقابية
Y9	Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1			
0.18	0.09	-0.03	0.24	0.28	0.49	0.36	0.42	0.26	P^	X4	
0.29	0.57	0.84	0.15	0.20	0.002	0.03	0.01	0.119	S.L		
					***	**	*				
0.14	0.10	0.09	0.18	0.20	0.31	0.48	0.32	0.30	P^	X5	
0.39	0.55	0.57	0.26	0.23	0.02	0.003	0.05	0.07	S.L		
					**	***	*	*			
0.37	0.56	0.29	0.36	0.34	-0.09	0.22	0.32	0.40	P^	X6	
0.04	0.00	0.06	0.03	0.04	0.60	0.19	0.07	0.01	S.L		
**	***	*	**	**			*	**			

ملاحظة :

* المتغير يقع في مستوى معنوية (0.10)

** المتغير يقع في مستوى معنوية (0.05)

*** المتغير يقع في مستوى معنوية (0.01)

- ٤ - كان لسعي الرقابة المالية في بيان نواحي الضعف في قواعد و اسس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية مع كشف انحرافات الامكانيات المادية و البشرية عن الاهداف الفعلية علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع الخطوات المعتمدة من قبلها بعدم التكرار مما يشير لاهتمام الرقابة المالية في تطبيق المعايير و القواعد بشكل سليم .
- ٥ - ظهر ان سعي الرقابة المالية بالعمل على زيادة الوازع القيمي لدى الموظف علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع اتخاذ خطوات جريئة تحول دون ارتكاب المخالفات .
- ٦ - اظهر الجدول رقم (3) ان هناك (14) علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بالمتغيرات المستقلة للمعايير و القواعد المتعلقة بالرقابة و المتغيرات المعتمدة لمعالجة نواحي الفساد الاداري تتمثل بنسبة (50%) من اجمالي (27) علاقة .
- ٧ - في ضوء ما تقدم من نتائج يمكن قبول الفرضية التي اشارت لوجود علاقة ارتباط طردية و معنوية بين المعايير و القواعد الرقابية و بين معالجة نواحي الفساد الاداري و اثاره .
- جـ - علاقة اساليب و اجراءات الرقابة المالية بمعالجة نواحي الفساد الاداري و المالي .
- من واقع النتائج التي يظهرها الجدول (5) الخاص بقيم معاملات الارتباط بين اساليب و اجراءات الرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الاداري و المالي يتضح الاتي :-

جدول (5)

(علاقات الارتباط بين الاساليب و الاجراءات الخاصة بالرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الاداري)

المتغيرات المعتمدة

عوامل الفساد الإداري			اثر الفساد الإداري			مقومات الفساد الإداري			م. الارتباط ومستوى المعنوية S.I	المتغيرات المستقلة	الاساليب والجراءات
Y9	Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1			
0.42	0.29	0.37	0.55	0.40	0.15	0.19	0.22	-0.02	P^		
0.00	0.08	0.04	0.00	0.01	0.37	0.26	0.19	0.88	S.L		
***	*	**	***	**				*		X7	
0.36	0.30	0.41	0.29	-0.19	0.35	0.28	0.31	0.37	P^		
0.03	0.04	0.00	0.06	0.26	0.03	0.05	0.06	0.04	S.L		
**	**	***	*		**	*	**	**		X8	
0.29	0.32	0.44	0.36	0.29	0.42	-0.15	0.10	0.20	P^		
0.08	0.05	0.00	0.03	0.08	0.00	0.37	0.56	0.24	S.L		
*	*	***	**	*	***					X9	

ملاحظة :

- * المتغير يقع في مستوى معنوية (0.10)
- ** المتغير يقع في مستوى معنوية (0.05)
- *** المتغير يقع في مستوى معنوية (0.01)

- ١- كان لسعي الرقابة المالية لجعل الاساليب المتبعة مواكبة للتقدم العلمي و التقني علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية مع سعيها لمعالجة ضعف وغياب الوازع القيمي لدى الموظف .
- ٢- ان لسعي الرقابة المالية لمعالجة ابعاد الامكانيات المادية والبشرية عن الاهداف الفعلية ومعالجة اثار الفساد الاداري في اضعاف قواعد واسس و اجراءات واساليب العمل الرسمية و سعي الرقابة المالية بمعالجة الثغرات او المجالات لممارسة الفساد الاداري والمالي علاقة ارتباط معنوية مما يشير الى حرص الرقابة المالية على وضع برنامج عمل لها متبادل بالافكار والخبرات مع نظم الرقابة المالية.
- ٣- كانت جميع متغيرات معالجة ضعف وغياب الوازع القيمي لدى الموظف ترتبط بعلاقات ذات دلالة معنوية مع متغيرات اساليب واجراءات الرقابة المالية مما يشير الى اهتمام الرقابة المالية للعمل على معالجة الضعف في تلك النواحي .
- ٤- اظهر جدول رقم (5) ان هناك (16) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة للاساليب والجراءات و المتغيرات المعتمدة لمعالجة نواحي الفساد الاداري والمالي و تمثل مانسبته (59%) من (27) علاقة .
- ٥- في ضوء ما تقدم من نتائج يمكن قبول الفرضية الفرعية التي اشارت الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين اساليب و اجراءات الرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الاداري والمالي .

د - علاقة اختصاصات الرقابة المالية لمعالجة نواحي الفساد الاداري والمالي :
يتضح من واقع النتائج التي يظهرها جدول (6) الخاص بقيم معاملات الارتباط بين عناصر الاختصاصات و معالجة الفساد الاداري والمالي الاتي :

جدول (6)

(علاقة الارتباط بين اختصاصات الرقابة المالية و معالجة نواحي الفساد الإداري والمالي)

المتغيرات المعتمدة	
--------------------	--

عوامل الفساد الاداري			اثر الفساد الاداري			مقومات الفساد الاداري			م. الارتباط ومستوى المعنوية S.L	المتغيرات المستقلة	اختصاصات الرقابة المالية
Y9	Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1			
0.42	0.29	0.37	0.55	0.40	-0.15	0.19	0.22	-0.02	P^	X10	
0.00	0.08	0.04	0.00	0.01	0.37	0.26	0.19	0.88	S.L		
***	*	**	***	**				*			
0.36	0.30	0.41	0.29	-0.19	0.35	0.28	0.31	0.37	P^	X11	
0.03	0.04	0.00	0.06	0.26	0.03	0.05	0.06	0.04	S.L		
**	**	***	*		**	*	**	**			
0.29	0.32	0.44	0.36	0.29	0.42	-0.15	0.10	0.20	P^	X12	
0.08	0.05	0.00	0.03	0.08	0.00	0.37	0.56	0.24	S.L		
*	*	***	**	*	***						

ملاحظة :

* المتغير يقع في مستوى معنوية (0.10)

** المتغير يقع في مستوى معنوية (0.05)

*** المتغير يقع في مستوى معنوية (0.01)

١- ظهر ان لسعي الرقابة المالية لكشف التنستر بقواعد لا تعكس الحقيقة وكشف حماية المخالفين و ايجاد فعالية للمسؤولين في كشف ظواهر الفساد الاداري ذات علاقة ارتباط بدلالة معنوية مع تركيز الرقابة المالية لتحقيق المتابعة المستمرة لمراقبة جميع العقود و جميع نواحي الادارة المالية العامة .

٢- ظهر ان لسعي الرقابة المالية في معالجة ضعف قواعد اساس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع التركيز على تقوية القواعد و الاسس و الاجراءات و مشاركة السلطات العامة مع الهيئات الاخرى للسيطرة على معالجة نواحي الفساد الاداري مع سعي الرقابة المالية للعمل على ترصين القواعد و الاجراءات الرسمية و تطبيقاتها .

٣- كان لمعالجة ضعف و غياب الوازع القيمي لدى الموظف علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية مع اختصاصات الرقابة المالية مع سعي الرقابة المالية لترصين اساس و اجراءات العمل الرسمية.

٤- اظهر جدول (6) ان هناك (19) علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مفردات اختصاصات الرقابة المالية و متغيرات معالجة نواحي الفساد الاداري و تمثل ما نسبته (70%) من اجمالي (27%) علاقة ارتباط .

٥- في ضوء ماتقدم من نتائج يمكن قبول الفرضية الفرعية التي اشارت لوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاختصاصات و معالجات نواحي الفساد الاداري .

المبحث الرابع

٦- الاستنتاجات و التوصيات:

٦-١ الاستنتاجات:

١- يعد الفساد الاداري والمالي من اكثر العوامل ذ و تأثير استراتيجي على الاجهزة الادارية مما يؤدي بها الى الفشل الذريع امام المنافسات القائمة او مقارنتها باجهزة ادارية اخرى .

٢- لم تكن الاجهزة الادارية العراقية بعيدة عن نواحي الفساد الاداري و كما ان جرای امكانية معالجتها من خلال جهاز الرقابة المالية وفقا لقوانين الرقابة المالية الصادرة بهذا الخصوص .

٣- اعتمدت الرقابة المالية نظاما (فاعلا) للسيطرة و الرقابة على اوجة أنشطة الجهاز الاداري مما اسهم في معالجة الكثير من نواحي الفساد الاداري والمالي .

٤- استجابة الرقابة المالية لمتطلبات الجمهور في معالجة الفساد الاداري والمالي عن طريق تطوير اساليبها و اجرائتها و مواكبتها العملية التعليمية .

٢-٦ التوصيات:

- ١- التركيز على ضرورة الحصول على المعايير الدولية باعتبارها اساسا عاما لا يمكن الاستغناء عنه لتطبيقه في وسائل الرقابة المالية على الجهاز الإداري وذلك بالتعاون مع الهيئات الرقابية الأخرى.
- ٢- ان معالجة نواحي الفساد الإداري والمالي يتطلب توفير و تحديد المعايير و المقاييس الموضوعية التي تمكن الرقابة المالية من تحقيق الاداء المنسجم مع المواصفات و المعايير ، لذا فان توفير هذه المعايير ينتج امكانية الرقابة على الانحرافات والاطفاء التي يمكن ان تحصل اثناء الاداء ولذا فان هذا الاتجاه في التعامل من شأنه ان يعزز امكانية و فاعلية النجاح المستهدف للقضاء على الفساد الإداري والمالي .
- ٣- الاهتمام بعملية توثيق خطوات تنفيذ نظام الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية بوصفها احد متطلبات الرقي للوصول إلى المعايير الدولية وضع إجراءات دقيقة ومعالجة عوامل الفساد الإداري والمالي مع التركيز على مراقبة جميع العقود العامة وجميع نواحي الإدارة المالية العامة وزيادة قدرته الرقابة المالية على تحقيق ذلك .
- ٤- التعامل مع التطورات الحديثة من خلال إقامة دورات تدريبية للعاملين من اجل تقديم أفضل الخدمات للجهاز الإداري بغية معالجته من اثار الفساد الإداري والمالي .
- ٥- تهيئة مشاركة الهيئات الرقابية الأخرى عن طريق توافق العملية الرقابية باعتبارها مؤشرا نوعيا من مؤشرات الرقابة لمعالجة الفساد الإداري والمالي .

المصادر

اولا: العربية

- ١ - الاعرجي ، د. عاصم : مجلة العلوم الاقتصادية والادارية : مطبعة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد / ١٩٨٢ .
- ٢ - الذهبي ، د. جاسم : الادارة العامة : كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد / ١٩٨٦ .
- ٣ - ديوان الرقابة المالية / دليل الرقيب المالي / ١٩٨٥ .
- ٤ - شركس . د. أحمد وجدي : الرقابة المالية الوسائل والاجراءات - مطبعة الاسكندرية - الطبعة الثانية - ١٩٨٦ .
- ٥ - المجموعة العربية للرقابة : إعلان ايماء للرقابة المالية - ١٩٩٣ .
- ٦ - طه ، د. خالد عيسى - مقالة الفساد الإداري في ظل المحصنة - الحوار المتمدن على الانترنت العدد ١٤٥٧ - ٢٠٠٦ .
- ٧ - الافيلي : د. صارم : مقالة الفساد الإداري والمالي في العراق - ١٩٨٦ .
- ٨ - تيشوري عبد الرحمن : مقالة الفساد الإداري صور وتجليات أسباب وحلول : الحوار المتمدن على الانترنت العدد ١٤٥٤ - ٢٠٠٦ .

ملحق(1)

استبيان

اولا : معلومات عامة

- ١ - التحصيل الدراسي .
- ٢ - مدة الخدمة .
- ٣ - الوظيفة التي تشغلها .

ثانيا: يهدف هذا الجزء الى التعرف على المعايير و القواعد و استقلالية و اساليب و اجراءات واختصاصات نظم الرقابة المالية .

المقياس	الاسئلة
---------	---------

لا اتفق تماما	لا اتفق	غير متأكد	اتفق الى حد ما	اتفق تماما	
					١- المعايير و القواعد المطبقة تواكب التطورات العالمية
					٢- ان العاملين بالرقابة المالية مقتنعين بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم
					٣- ان الخطوات المتخذة تحول دون تكرار ارتكاب المخالفة
					٤- ان الرقابة المالية موضوعية و فعالة و مستقلة و تتمتع بالحماية
					٥- ان الرقابة المالية يتوفر لها الاستقلال الوظيفي كما و نوعا
					٦- ان الرقابة المالية يتوفر لها الاستقلال المالي و استقلال اعضائها
					٧- ان برنامج الرقابة المالية تضعه هيئة الرقابة المالية
					٨- ان الاساليب المتبعة مواكبة للتقدم العلمي و التقني
					٩- هناك تبادل معرفي لتطوير الاساليب و الاجراءات
					١٠- ان الاختصاصات منسجمة مع ظروف و متطلبات البلد
					١١- انها تقرب جميع الانشطة المتعلقة بالادارة المالية العامة
					١٢- ان الاختصاصات المتوفرة منسجمة مع ظروف و متطلبات البلد

ثالثا : يهدف هذا الجزء الى التعرف على مقومات و اثار و عوامل الفساد الاداري و المالي .

المقياس					الاسئلة
لا اتفق تماما	لا اتفق	غير متأكد	اتفق الى حد ما	اتفق تماما	
					١- السعي الى كشف التستر بقواعد لا تعكس الحقيقة
					٢- العمل على رفع غطاء المخالفين
					٣- توضيح عدم فعالية المسؤولين في كشف ظواهر الفساد
					٤- بيان نواحي الضعف في قواعد و اسس و اجراءات و اساليب العمل الرسمية
					٥- كشف انحراف الامكانيات المادية و البشرية عن الاهداف الفعلية
					٦- توضيح عمليات التشويش الظاهرة على اتخاذ القرارات
					٧- وجود مؤشرات عن غياب الوازع القيمي لدى الموظف
					٨- كشف نواحي ضعف التفتيش و الرقابة بصدد ممارسات العاملين
					٩- اعطاء تصور عن الثغرات او المجالات التي تساهم بممارسة الفساد الاداري

